أثر جائحة كوفيد19 على اسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

The impact of the Covid-19 pandemic on oil prices and its impact on the Algerian economy

تندرت محمد *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3 – الجزائر

tindertmohamed@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022/07/05 تاريخ القبول:2022/09/29 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد19 على اسعار النفط وعلى الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة الى ان جائحة كوفيد19 ادت الى تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية مما ادي الى تذبذب واختلال في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تضرر اقتصادها جراء تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية لان اغلب صادراتها ان لم نقل كل صادراتها عبارة عن نفط، في الوقت الذي تملك الجزائر امكانيات كبيرة من اجل تنويع الصادرات وعدم الاعتماد والاتكال على صادرات النفط لوحدها من اجل تجاوز اي ازمة في اسعار النفط وعدم التأثر بها .

الكلمات المفتاحية: كوفيد19، اسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التنويع الاقتصادي، تنويع الصادرات.

تصنيف JEL: F17، E01.

Abstract:

This research aims to highlight the effects of the Covid-19 pandemic on oil prices and on the Algerian economy, The study found that Covid-19 led to a deterioration in oil prices, which led to an imbalance in the economies of oil-exporting countries, Among these countries, Algeria, whose economy has been affected by the deterioration of oil prices, because most of its exports are oil, With the knowledge that Algeria has great potentials to diversify exports and not to rely on oil exports alone in order to overcome any crisis in oil prices and not be affected by it.

Keywords: Covid-19, oil prices, the Algerian economy, economic diversification export diversification.

Jel Classification Codes: F17; E01.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تكتسي اسعار النفط اهمية بالغة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط اذ تعتمد هذه الدول بنسبة كبيرة على ايرادات صادرات النفط لأنها تمثل الجزء الاكبر ان لم نقل الوحيد من اجمالي الصادرات، واي تقلب في اسعار النفط يؤدي الى اختلال التوازن في اقتصاديات هده الدول، وقد اثر كوفيد19 على اسعار النفط مما ادي الى تضرر الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر التي تتوفر على امكانيات طبيعية معتبرة تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وقطع تبعية الاقتصاد لأسعار النفط.

1.1.الاشكالية: مما سبق نطرح الاشكالية التالية:

الى اي مدى اثرت جائحة كوفيد19 على اسعار النفط ومن ثم على الاقتصاد الجزائري؟.

2.1.الاسئلة الفرعية:

- ماهو اثر كوفيد19 على اسعار النفط؟
- ما هو اثر كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري؟

3.1.الفرضيات:

- انهارت أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد19، وسيتواصل هذا الانهيار على المدى المتوسط.
- اثرت جائحة كوفيد19 سلبا في الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار النفط.

4.1.اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في اهمية تجاوز الازمات الاقتصادية وعدم الاتكال على مداخيل النفط كمصدر وحيد لتمويل الاقتصاد الجزائري.

5.1.اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى الكشف عن اثر جائحة كوفيد19 على اسعار النفط ومن ثم اثرها على الاقتصاد الجزائري.

6.1.منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعرض تطور أسعار النفط، وكذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في استعراض وتقييم بعض المؤشرات والقيم المتعلقة بأسعار النفط.

2. اثر جائحة كوفيد19 على اسعار النفط:

رغم ان اسعار النفط لم تكن في مستويات جيدة قبل جائحة كوفيد19 الا انها انهارت بسبب هذه الاخيرة، اذ اثرت جائحة كوفيد19 سلبا وبشدة على اسعار النفط الى ان سجلت قيما سالبة، ولقد خصصنا هذا الجزء من البحث لتوضيح كيفية انهيار اسعار النفط بسبب جائحة كوفيد19.

2. 1. اسباب انهيار اسعار النفط قبل كوفيد19:

مرت اسعار النفط خلال عمره الانتاجي الذي يمتد الى ما يقارب القرن بالكثير من التقلبات، فقد تراوحت اسعاره خلال الفترة من سنة 1948 حتى سنة 1970 بين 2 و3 دولار للبرميل، بعد ذلك قررت الدول الاعضاء في الاوبك رفع اسعار النفط عن طريق التخفيض الجماعي لصادراتها من النفط الخام وبالتالي ومنذ سنة 1970 وبعد مؤتمر طهران لأعضاء منظمة الاوبك بدأت المنظمة بالتحكم في اسعار النفط بدلا من الشركات النفطية الكبرى، وبعد حرب اكتوبر 1973 ونتيجة لمواقف الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني بدأت الدول المصدرة للنفط الخام بقطع الامدادات النفطية عن الولايات المتحدة، البرتغال، هولندا، للضغط عليها لتغيير موقفها، اذ حدث عجز بين العرض والطلب من النفط في الاسواق العالمية ادى الى ارتفاع اسعار النفط لتصل الى 10.4 دولار، وفي عام 1977 وبعد عقد مؤتمر ستوكهولم اتفق على رفع سعر النط الى

12.6 دولار وبعدها توالت القرارات من الدول النفطية، وارتفع سعر النفط ليصل سنة 1979 الى 29 دولار، ومع بداية عقد الثمانينات واشتعال الحرب العراقية الايرانية ارتفعت اسعار النفط لتصل الى 35 دولار للبرميل سنة 1981 الا ان هذا الارتفاع انخفض سنة 1983 بسبب الزيادة ي الاستثمارات النفطية وارتفاع الانتاج النفطي مما سبب زيادة في العرض مع قصور في الطلب فانخفض الى 10 دولار، وفي سنة 1991 ارتفعت اسعار النفط مصحوبة بانطلاق حرب الخليج، وبعد انتهاء الحرب دخلت الاسعار في انخفاض مستمر حتى تدخلت اوبك لوقف هذا الانخفاض عن طريق ضبط الحصص واستعادت الاسعار عافيتها سنة 1996، لكن سرعان ما تهاوت من جديد سنتي 1997 و1998 بفعل الازمة الاقتصادية في اسيا، مما دفع اوبك الى تخفيض انتاجها بمقدار 3ملين برميل سنة 1999 لتصل الاسعار الى 25 دولار، وفي سنة 2000 ساعدت المشاكل الفنية على صعود اسعار النفط الى مستوى 30 دولار، كما ساهم الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول شرق اسيا والتزام دول اوبك بحصتها في ارتفاع الاسعار الى 50 دولار سنة 2004 ، وفي سنة 2005 قفزت الى 78 دولار مستفيدة من النمو السريع للدول المستهلكة للبترول خاصة الدول الاسيوية وكذلك الاضطرابات الامنية في الدول المصدرة وخاصة العراق ونيجيريا الى ان وصلت الى اسعار قياسية (90 دولار) واستمر هذا الارتفاع حتى وصل 115 دولار منتصف 2014 الا ان هذا الارتفاع توقف وبدأت الاسعار تنخفض حتى وصلت الى ما يقارب 50 دولار.(حيدر كاظم مهدي، 2015، ص109) وتتمثل اسباب هذا الانخفاض فيما يلي:

- **الاسباب الاقتصادية:** يتفق الاقتصاديون على أن المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المنتجة هو تقلبات الأسعار وذلك لدورها الكبير والبارز في اقتصاديات تلك الدول، ومن أبرز العوامل الاقتصادية التي كان لها تأثير في انهيار اسعار النفط ما يلي: (جبار عبد جبيل و زيد علي حسين، 2017، ص451)

- **العرض والطلب :** حيث إن المعروض من كميات النفط في الاسواق يعتبر من اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار النفط، فالطفرة النوعية في مجال استخراج النفط الصخري كان له الدور الواضح في تراجع الطلب العالمي وزيادة المعروض وهو الذي جعل من الولايات المتحدة والتي تعد اكبر مستهلك للنفط الخام ،تعتمد بشكل كبير عمى الإنتاج المحلي والتقليل من الاستيراد إذ وصل انتاجيا نحو 9 ملايين برميل والذي لم تقابله تخفيضات في الإنتاج من البلدان في منظمة (أوبك) وعدم استهدافها سعرا معيناوهذا ادى الى زيادة المعروض ومن ثم انهيار أسعار النفط بهذا الشكل .
- **قوة الدولار في الاسواق النفطية :** ان اسعار النفط في الاسواق العالمية يتماشى مع تسعيرة الدولار الامريكي حيث هناك علاقة عكسية بين الدولار والنفط في الأسواق العالمية فبارتفاع الدولار ينخفض سعر النفط تلقائيا، وبحسب الدراسات فان ارتفاع الدولار بنسبة 1% يقابلها انخفاض في اسعار النفط بنسبة 1.3%.
- **عودة ايران بعد رفع العقوبات الاقتصادية :** إذ أن عودتها إلى السوق النفطية يؤدي إلى زيادة الانتاج النفطي العالمي، ومن ثم انعكاسه بشكل مباشر على الاسعار باتجاه الانخفاض، والعكس صحيح .
- **وجود مناطق مضطربة في الشرق الاوسط:** وبالتالي دخول منتجين غير شرعيين إلى الأسواق النفطية والمتمثل بعصابات (داعش) في العراق (وجبهة النصرة) في سورية والمليشيات المتنازعة في ليبيا والتي أخذت جميعا بعد السيطرة على عدد من الحقول النفطية باستخراج النفط بكميات كبيرة وبيعه بشكل عشوائي وبأسعار منخفضة جدا ،وهو ما اثر على اسعار السوق النفطية ومن ثم انهيارها بشكل كبير.

- **ارتفاع المخزون وتخمة المعروض النفطي:** إذ أسهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار والذي جاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أية زيادة محتملة نتيجة الحروب او الازمات الطارئة في منطقة الشرق الاوسط، والجدول التالي يبين الارتفاع المستمر للمعروض النفطي.

شكل 1: تخمة المعروض النفطي خلال الفترة (2011-2017).

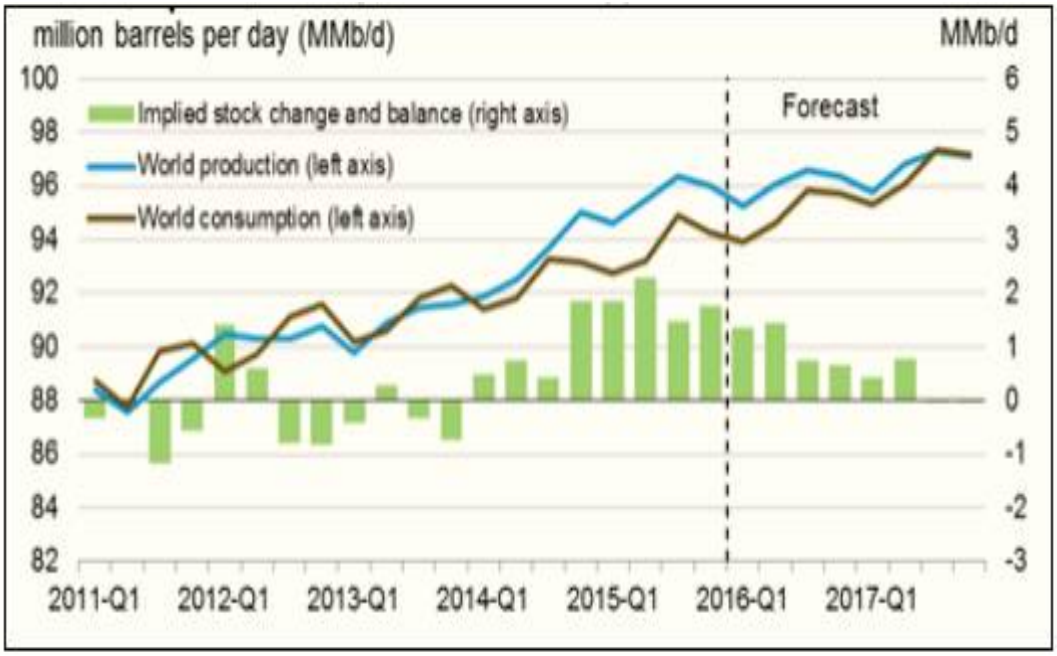

المصدر: محمد صالح سليمان الكبيسي، وعبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، 2018، ص270.

- **انتشار المضاربة على النفط:** ان استخدام النفط كسلعة للمضاربة تعتبر من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا وان اساس قيامها هي التوقعات المستقبلية التي ترتكز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، فاذا توقع المضاربون بان اسعار النفط سوف ترتفع مستقبلا فانهم سوف يقومون بشراء وخزن النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع اسعار النفط بصورة اكبر اما اذا توقع المضاربون ان اسعار النفط سوف تنخفض فانهم يقومون ببيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض اكبر في سعر النفط. ان كل الدلائل تشير الى ان للمضاربين يد في تدهور اسعار النفط في 2015 من خلال توقعهم بانخفاض اسعار النفط فقاموا ببيع مخزوناتهم العائمة في البحار مما تسبب في ارتفاع المعروض من النفط الخام مما ادى الى حصول انخفاض في اسعار النفط وصل الى حوالى 50 دولار بداية سنة 2015 بعد ان كان 115 دولار منتصف سنة 2014. (حيدر كاظم مهدي، 2015، ص110.)
- **النفط الصخري:** ان ارتفاع اسعار النفط منذ سنة 2008 الى منتصف سنة 2014 سجع ومهد لدخول النفط غير التقليدي بصورة كبيرة جدا وان معظم الزيادات في انتاج النفط الصخري كانت من الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اكبر الدول المستهلكة للنفط حيث قدرت زيادة انتاج النفط الصخري فيه من (2.2 مليون برميل يوميا سنة 2012 الى 4.2 مليون برميل في اليوم سنة 2014) وهي مستمرة في الانتاج كما هو مبين في الجدول الموالي. (محمد صالح سليمان الكبيسي، وعبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، 2018، ص269)

جدول 1: انتاج العالم والولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري والتقديرات المستقبلية (مليون برميل يوميا)

السنوات	الانتاج العالمي من النفط الصخري	انتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري	نسبة انتاج الولايات المتحدة الى العالم٪
2012	2.63	2.2	83.7
2013	3.62	3.2	88.4
2014	4.87	4.2	86.3
2015	5.61	4.8	85.5
***2016**	6.01	4.9	81.5
***2020**	7.49	5.6	74.8
***2025**	8.31	5.3	63.8
***2030**	9.16	4.8	52.4

المصدر: محمد صالح سليمان الكبيسي، وعبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، 2018، ص269.

*تشير الى ارقام تقديرية.

❖ **العوامل السياسية:** هناك إجماع من المحللين على ان اساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الاسعار، فقد كان للعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط لذلك يعد هذا العامل المتغير الابرز والاوسع من العوامل الاقتصادية وذلك لان كمية الانتاج النفطي واسعاره ترتبط بالأحداث والقرارات السياسية، فبما ان النفط بحكم السياسيين هو سمعة استراتيجية لذلك فقد ارتبط النفط بعلاقة قوية مع الأزمات والصراعات السياسية التي بدأت منذ الحرب العالمية الاولى عام 1914،إذ أصبح عنصر اساسيا ومؤثرا في السياسة الدولية وورقة ضغط ، وهذا ما دفع العرب في حرب 1976 لاستعماله سلاحا في المعركة، وبسبب تعدد استعمالاته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده ، لذلك اصبح اهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أية مادة اخرى على القدر نفسه من الاهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط وهذا ما دفع ب(هنري كيسنجر) في احدى خطبه بالأمم المتحدة عام 1974 (ان العالم لا يمكن أن يتحمل استمرار ارتفاع اسعار النفط بل لا يمكن ان يتحمل مستوى الاسعار الحالي المرتفع على عكس الارتفاع في أسعار المواد الغذائية)، وهذه إشارة الى ان الدول العظمى وعلى راسها الولايات المتحدة كانت دائما تضع سياستها لغرض محاربة ارتفاع الاسعار لذلك يتضح ان قطاع النفط اصبح معرض الى التقلبات السعرية مع التوترات التي يشهدها العالم، وفي ظل التوترات الجيوسياسية التي شهدتها مناطق الشرق الاوسط في 2014 فكان من الطبيعي ان تتأثر السوق النفطية بجملة من الأحداث والتي كان لها الدور الأبرز في انهيار اسعار النفط ومن هذه الاحداث نذكر تواطؤ الولايات المتحدة والسعودية فالولايات المتحدة على الرغم من انها تخسر في ميدان الانتاج الصخري لكنها تربح في ميدان استيراد النفط لكن الاسبقية والاهمية لديها هو الاضرار بالاقتصاد الروسي والتشديد بالعقوبات عليها وذلك لموقفها من الأزمة الأوكرانية والسورية ومن ثم فإن الضغط عليها سيسبب عجزا في موازنتها حيث ان روسيا تعتمد في موازنتها على حوالي 45 % من عائدات النفط ،كذلك معاقبة ايران والتي خففت العقوبات عليها وذلك لموقفها من البرنامج النووي .لذلك يتضح ان الخسائر التي بدأت تلحق بالاقتصادين الروسي والإيراني تنسجم مع ما خطط له من السياسة الامريكية وحليفتها السعودية ، وهذا ما تشير إليه المادة (096- 383- 9) في كلية الدراسات العليا للادارة في جامعة هارفرد التي تشير الى ان السيطرة على سعر النفط وكمية الانتاج هما من ركائز الامن القومي الامريكي، وهذا ما يوضح ان قرارات السعر وكمية الإنتاج هما امريكيان 100% بمساندة بعض الحلفاء والسماسرة في المنطقة العربية

لتحقيق غاياتها، وهو ما اشار إليه توماس فريدمان بعنوان (حرب المضخات) بان هناك حربا نفطية اطرافها الولايات المتحدة والسعودية إذ اشار إلى وجود اتفاق ما بين الطرفين عن طريق خفض اسعار النفط والغاز الى مستويات أقل مما هو متاح لغرض الاضرار بالاقتصادين الروسي والإيراني، على الرغم من تصريحات (عمي النعيمي) وزير النفط السعودي لصحيفة (الشرق الاوسط) القائل بأن بلاده هدفها من تخفيض الأسعار هو اخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الاسواق بالنفط واستفادوا من ارتفاع اسعار النفط وان بلاده ستفتح حصتها حتى لو وصل سعر النفط 20دولار. (جبار عبد جبيل و زيد علي حسين، 2017، ص449)

2.2 . انهيار اسعار النفط في ضل كوفيد19:

لقد ادت جائحة كوفيد19 الى انهيار اسعار النفط خاصة خلال الاشهر الاولى اين سجلت قيما سالبة، وسبب ذلك هو توقف معظم المصانع ووسائل النقل البحري والجوي والبري وتوقف جل الآلات التي تشتغل بطاقة مشتقات النفط، وفيما يلي سنتطرق الى اهم هذه الاسباب:

- **توقف المصانع:** لقد توقفت معظم المصانع عبر العالم بسبب جائحة كوفيد19 (لا سيما في الاشهر الاولى) ومنحت للعمال عطلة اجبارية دامت عدت اشهر، خوفا من انتشار الوباء بين العمال، اذ ان معظم الآلات تشتغل بمشتقات النفط، مما ادى الى تراجع كبير في استهلاك مشتقات النفط ومن ثم تراجع الطلب على النفط، وبالتالي انهيار اسعار النفط.
- **توقف وسائل النقل:** خوفا من انتشار الوباء بين الدول والاقاليم عبر الاشخاص والبضائع، قامت كل دول العالم بمنع تنقل الاشخاص والبضائع بين الدول والاقاليم، فتم غلق الحدود الجوية والبرية والبحرية بين الدول، وبما ان كل وسائل النقل البرية منها والجوية والبحرية تشتغل بمشتقات النفط فان التوقف عن الاشتغال ادى الى التوقف عن استهلاك النفط والطلب عليه مما ادى الى انهيار اسعاره.
- **عدم توصل دول منظمة الأوبك إلى اتفاق بشأن خفض الانتاج النفطي:** يشار إلى أن الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك قد عقدت اجتماعا غير اعتياديا في شهر فبراير لسنة 2020لمناقشة التداعيات الاقتصاديةة ، محتملة لانتشار فيروس كورونا على الطلب العالمي على النفط، وأوصت باستمرار العمل باتفاق تعديل كميات الانتاج (اتفاق أوبك)+حتى نهاية عام 2020 في ضوء تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية في الدول الآسيوية بشكل عام والصين بشكل خاص سلبا بانتشار الفيروس لاسيما قطاعات النقل، والسياحة، والصناعة وهو ما سيؤدي إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط خلال العام الجاري، غير أن دول المنظمة لم تتمكن خلال اجتماعها المنعقد خلال شهر مارس من التوصل إلى اتفاق مع روسيا بشأن خفضا إضافيا لكميات الانتاج في إطار تمديد العمل باتفاق أوبك +الهادف إلى تعديل كميات الانتاج النفطي بهدف الحفاظ على استقرار السوق والتخفيف من حدة انخفاض أسعار النفط إثر تراجع الطلب العالمي، خاصة من الصين مع انتشار فيروس كورونا. نتج عن ذلك لجوء منتجي النفط الرئيسين إلى استراتيجية الحفاظ على حصصهم السوقية من خلال زيادة كميات الانتاج النفطي عوضا عن استراتيجياتهم السابقة التي تتمثل في توازن السوق العالمية للنفط .وهو ما نتج عنه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية زيادة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي يواجه فيه الطلب على النفط ضغوطات حادة. (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص7).

3.2.مستقبل اتجاه اسعار النفط في ضل كوفيد19:

بعد التراجع الحاد الذي شهدته اسعار النفط بسبب كوفيد19، يأتي التخوف من استمرار هذا التراجع لفترة طويلة، وهناك عدة توقعات لتأثير كوفيد19 على اسعار النفط.

ومن بين هذه التوقعات وفق عدم تمكن دول منظمة الأوبك إلى اتفاق بشأن مد العمل باتفاق" أوبك"+ إلى ما بعد مارس 2020، والتراجع المتوقع في مستويات نمو الطلب على النفط بسبب تداعيات فيروس كورونا ، وما نتج عنه من انخفاض مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود مثل قطاع الصناعة والطيران والتجارة في ظل اتجاه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على انتقالات الأفراد، أن تتسم الأسواق العالمية للنفط باستمرار تفوق مستويات المعروض النفطي خلال سنة 2020 وبالتالي من المتوقع أن ينعكس ذلك على مستويات الأسعار التي من المتوقع ان تنخفض إلى مستويات تتراوح بين 45 - 40 دولار للبرميل وفق سلة خامات أوبك خلال عام 2020 ، مع ارتفاع متوقع للأسعار لتدور حول 50 دولار للبرميل خلال عام2021 مع التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي في 2022. (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص12).

شكل 2: توقع تراجع مستويات الاسعار العالمية النفط

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص13.

3. أزمة انهيار اسعار النفط في ضل كوفيد19وتاثيرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر

1.3. الآثار المرتقبة لانهيار اسعار النفط في ضل كوفيد19، على النشاط الاقتصادي في الجزائر:

يؤثر انخفاض اسعار النفط بشكل كبير على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، وعلى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لأن العوائد النفطية تمثل الشريان الرئيسي لتمويل تلك البرامج التنموية، لان معظم اقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط اقتصاديات ريعية تمثل الايرادات النفطية نسبة كبيرة من تمويل الميزانية العامة ويتم تمويل برامج الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري من العائدات النفطية. (عصام محمد عبد الرضا الجبوري، 2016، ص2129)

ونتيجة لانخفاض اسعار النفط في ضل كوفيد19من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي في الجزائر بعدد من العوامل من بينها ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتحديات على صعيد الأوضاع الخارجية حيث من المتوقع تواصل ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية، وعلى صعيد اتجاهات أوضاع التشغيل تنعكس الأوضاع الاقتصادية على اتجاهات معدل البطالة ، ومن المتوقع ان تتأثر الجزائر بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية وبالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتكاليف الاقتصادية المترتبة على ذلك لا سيما في ظل حاجة الاقتصاد إلى المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات ، محفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص21)

❖ **مداخيل الصادرات:** تعاني الصادرات في الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات، حيث ان مداخيل الصادرات تكاد تكون كلها عبارة عن مداخيل صادرات المحروقات، فنسبة مداخيل صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات تفوق 90٪ وفي بعض السنوات تقارب 100٪ كما نلاحظ في الجدول الاتي ان الصادرات خارج قطاع المحروقات تكاد تكون منعدمة، وبالتالي فان اي ازمة تصيب اسعار النفط تؤدي بازمة في مداخيل الصادرات ومن ثمة حدوث عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما حدث في ازمة كوفيد19 التي ادت الى تدهور اسعار النفط، سوف يؤدي ذلك الى تراجع مداخيل الصادرات ومن ثم عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعليه وجب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي لتفادي التبعية لاسعار المحروقات ، لا سيما ان الجزائر لديها امكانيات طبيعية تمكنها من الانتاج الزراعي والصناعي وبكميات تحقق الاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج من اجل تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة الناتج الداخلي الخام.

جدول 2 : مساهمة مداخيل المحروقات في اجمالي مداخيل الصادرات في الجزائر. (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات٪	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات٪
2009	45477	44411	97.66	1066	2.34
2010	57762	56143	97.20	1619	2.80
2011	73802	71662	97.10	2140	2.90
2012	72820	70571	97.18	2048	2.82
2013	65823	63662	96.72	2161	3.28
2014	61172	58362	95.41	2810	4.59
2015	35138	33081	94.15	2057	5.85
2016	29698	27917	94.00	1781	6.00
2017	35132	33203	94.50	1930	5.50
2018	41113	38897	94.61	2216	5.39

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم48، ص28.

❖ **معدل التضخم:** انخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.95 ٪في سنة 2019 مقارنة مع 4.27 في المائة في سنة 2018 كنتيجة لانخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والنقل والاتصالات، والصحة، والاثاث والمفروشات. وفيما يخص التوقعات لعامي 2020 و 2021 ، من المتوقع مواصلة معدل التضخم الارتفاع كنتيجة للأثر المتوقع لتذبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة للظروف المناخية، والأوضاع الداخلية في دول الجوار، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر .ذلك إضافة إلى أثر التطورات المرتبطة بكل من فيروس كورونا، وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية. **(صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص32)**

شكل 3: توقع ارتفاع معدل التضخم في دول العربية المصدرة للنفط.

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص35.

❖ **الميزانية العامة:** تعتمد الايرادات العامة في الجزائر بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية، وبالتالي يؤثر انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يبين مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة، اذ تجاوزت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الحكومية سنة 2008 78٪ ، وانخفضت النسبة الى اقل 50٪ سنوات 2015، 2016، 2017 بسبب تدهور اسعار النفط، وذلك يدل على تبعية النفقات العامة للإيرادات النفطية، اي تبعية المشاريع التنموية للعوائد البترولية واسعار النفط، وبالتالي فان تراجع اسعار النفط الذي تسبب فيه كوفيد19 يؤدي الى تراجع ايرادات الخزينة العمومية مما يؤدي الى عجز الميزانية وتراجع المشاريع التنموية، وعليه يجب عدم الاعتماد على المداخيل النفطية بشكل كبير في الايرادات العامة ، اذ يجب تنويع مصادر الايرادات العامة.

جدول 3: مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة في الجزائر (مليار دينار)

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الحكومية٪	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات الحكومية٪
2007	3687.7	2796.8	75.84	890.9	24.16
2008	5190.4	4088.6	78.77	1101.8	21.23
2009	3676.0	2412.7	65.63	1263.3	34.37
2010	4392.8	2905.0	66.13	1487.8	33.87
2011	5703.4	3979.7	69.77	1723.7	30.23
2012	6339.3	4184.3	66.00	2155.0	34.00
2013	5957.5	3678.1	61.73	2279.4	38.27
2014	5738.3	3388.4	59.04	2349.9	40.96
2015	5103.1	2373.5	46.51	2729.6	53.49
2016	5110.1	1781.1	34.85	3329.0	65.15
2017	6182.8	2372.5	38.37	3810.3	61.63

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

❖ **الناتج الداخلي الخام:** يساهم قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بحصة كبيرة تجاوزت ضعف حصة الحقوق والرسوم على الواردات، لذلك فان اي انهيار في اسعار النفط سوف يؤثر بشدة سلبيا على الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فان انهيار اسعار النفط بسبب كوفيد19 له اثر سلبي على الناتج الداخلي الخام، فمن الضروري التنويع

الاقتصادي لتفادي التبعية لأسعار المحروقات وزيادة الناتج الداخلي الخام. والشكل التالي يبين مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

شكل 4: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

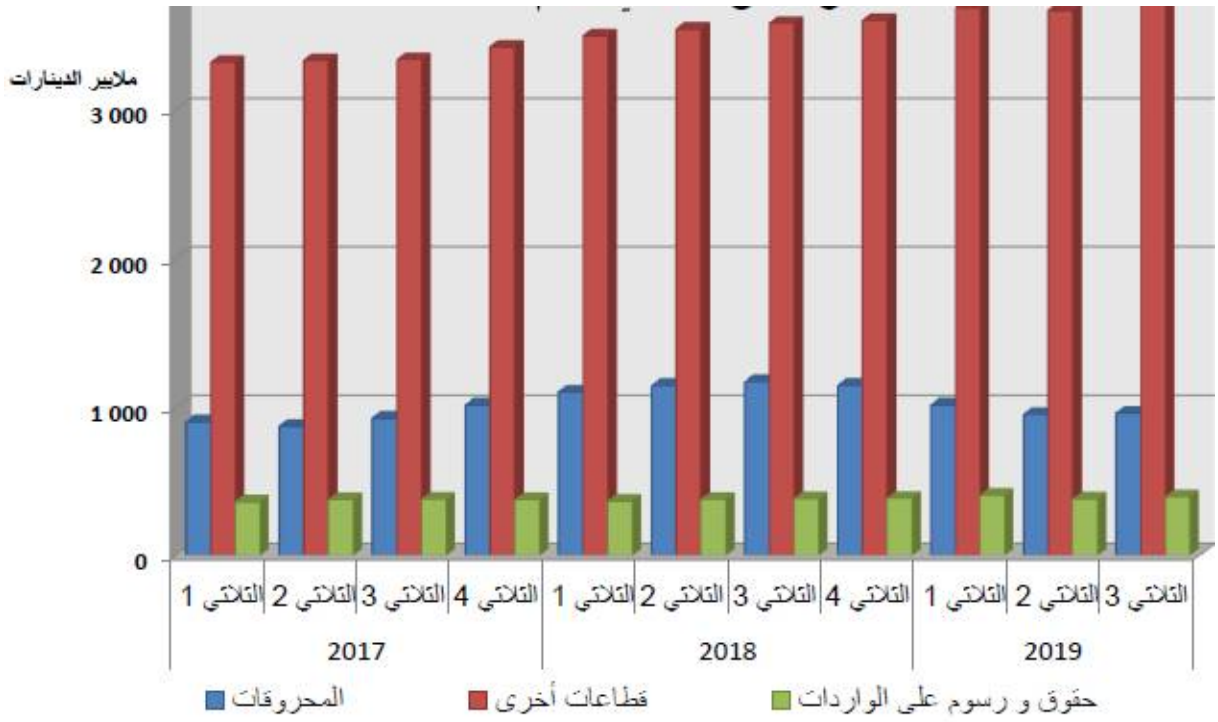

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية رقم48، ص26.

2.3. تداعيات ازمة كوفيد19 والاجراءات اللازمة لتجاوزها في الجزائر:

في ظل المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد حذرت الأمم المتحدة مؤخرا من أن الركود العالمي" أصبح شبه مؤكد ا " وأن الاستجابات الوطنية الفردية الحالية للفيروس لن تكون مجدية، وأن هذا الموقف يتطلب إجراءات سياسية منسقة وحاسمة ومبتكرة من الاقتصادات الرائد ة في العالم لمواجهة وضع غير مسبوق سوف يكلف الاقتصاد العالمي ما لا يقل عن تريليون دولار في سنة 2020 في ظل تراجع محتمل لنمو الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2٪ خلال نفس السنة. (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020، ص5)

وقد قامت الجزائر بعدت اجراءات من اجل تجاوز الازمة والتخفيف من حدتها وتداعياتها، ومن بين هذه الاجراءات القيام بتخفيف القيود الاحترازية المفروضة على البنوك واستخدام ادوات السياسة النقدية واللجوء الى السياسة المالية التوسعية، وسيترتب على هذه السياسات الظرفية الطارئة تفاقم بعض العجوزات في الميزانية والذي سيؤدي تمويله الى ارتفاع نسبة الدين العمومي الداخلي وكذا الدين الخارجي، علاوة على ذلك فان نشوء العجز المزدوج (الميزانية وميزان المدفوعات) في الدول المنتجة للبترول في سياق انهيار اسعار البترول سيشكل تحديا كبيرا في المستقبل، كما سيؤدي كل من انخفاض الطلب وتداعيات الحجر الصحي الى ظهور، فيما يخص النظام المصرفي، مخاطر جديدة تصاعدية في مجال المستحقات غير المنتجة، وهكذا تظهر امامنا اربع تحديات رئيسية لفترة ما بعد الازمة يجب العمل على تجسيدها: (محافظ بنك الجزائر، 2020، ص1)

- ❖ العودة الى نمو شامل ومستدام الذي يسمح بدوره بإنشاء الثروة وفرص العمل
- ❖ وضع سياسات نقدية ومالية وسياسات سعر الصرف من شانها الاستجابة تدريجيا وعلى المدى المتوسط لمشاكل العجوزات في الميزانية وميزان المدفوعات.
- ❖ انشاء آليات ديناميكية لمعالجة الديون.
- ❖ الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

وقد اتخذ بنك الجزائر عدة اجراءات وقائية، لاسيما تلك المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك: (محافظ بنك الجزائر، 2020،ص2-3)

- ❖ في 10مارس 2020 وعلى ضوء التغيرات في الوضع الاقتصادي الناجم عن آثار الوباء وانخفاض اسعار النفط، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10٪ الى 8٪ وتخفيض السعر الاساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25٪ ليستقر عند مستوى 3.25٪ وهذا ابتداء من 15 مارس 2020، وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة اضافية للنظام المصرفي وبالتالي اتاحة الوسائل الاضافية للمصارف والمؤسسات المالية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.
- ❖ في 24 مارس اصدر بنك الجزائر مذكرة اعلامية للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على وجه السرعة على اتخاذ جميع التدابير لمكافحة انتشار الفيروس، وخاصة من حيث احترام شروط النظافة وشروط التباعد الاجتماعي لدى العاملين والمتعاملين، وتم في نفس المذكرة تنبيه البنوك والمؤسسات المالية الى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية. وفي هذا الاطار ولتحقيق هذا الهدف تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء واستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية (اجهزة الصراف الآلي) والدفع بالبطاقات المصرفية بالإضافة الى تزويد التجار بمحطات الدفع الالكتروني، دون رسوم اضافية.
- ❖ في 6 افريل 2020 اتخذ بنك الجزائر اجراءات استثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وتتعلق هذه الاجراءات التي يمتد مفعولها حتى 30 سبتمبر 2020 وخاصة بنسب السيولة وتصنيف الديون بالنظر الى تأثير الوباء الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي وجميع القطاعات على المستوى الوطني، وتشمل هذه الاجراءات ما يلي:
  - تخفيض الحد الادنى لمعامل السيولة الى 60٪.
  - اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الامان.
  - منح البنوك والمؤسسات المالية امكانية دفع اقساط القروض المستحقة او اعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات.
  - يجوز للمصارف والمؤسسات المالية منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من اجراءات التأجيل واعادة الجدولة.

4. خاتمة:

مما سبق توصنا الى النتائج التالية:

- تعاني الصادرات في الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات، حيث ان مداخيل الصادرات تكاد تكون كلها عبارة عن مداخيل صادرات المحروقات، فنسبة مداخيل صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات تفوق 90٪ وفي بعض السنوات تقارب 100٪ .
- الصادرات خارج قطاع المحروقات تكاد تكون منعدمة، وبالتالي فان اي ازمة تصيب اسعار النفط تؤدي بأزمة في مداخيل الصادرات ومن ثمة حدوث عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما حدث في ازمة كوفيد19 التي ادت الى تدهور اسعار النفط، سوف يؤدي ذلك الى تراجع مداخيل الصادرات ومن ثم عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- تعتمد الايرادات العامة في الجزائر بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية، وبالتالي يؤثر انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فان تراجع اسعار النفط الذي تسبب فيه كوفيد19 يؤدي الى تراجع ايرادات الخزينة العمومية مما يؤدي الى عجز الميزانية وتراجع المشاريع التنموية.
- يساهم قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر بحصة كبيرة تجاوزت ضعف حصة الحقوق والرسوم على الواردات، لذلك فان اي انهيار في اسعار النفط سوف يؤثر بشدة سلبيا على الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فان انهيار اسعار النفط بسبب كوفيد19 له اثر سلبي على الناتج الداخلي الخام.
- من المتوقع ارتفاع معدل التضخم لسنتي 2020 و2021 نتيجة التطورات المرتبطة بكل من فيروس كورونا، وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية.

من خلال النتائج المتوصل اليها نقترح التوصيات التالية:

- ✓ وجوب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي لتفادي التبعية لأسعار المحروقات ، لا سيما ان الجزائر لديها امكانيات طبيعية تمكنها من الانتاج الزراعي والصناعي وبكميات تحقق الاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج من اجل تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة الناتج الداخلي الخام.
- ✓ وجوب عدم الاعتماد على المداخيل النفطية بشكل كبير في الايرادات العامة ، اذ يجب تنويع مصادر الايرادات العامة.
- ✓ من الضروري التنويع الاقتصادي لتفادي التبعية لأسعار المحروقات وزيادة الناتج الداخلي الخام.

8. قائمة المراجع:

1-حيدر كاظم مهدي، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد5، العدد1 ، 2015، ص109.

2-جبار عبد جبيل و زيد علي حسين، المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية لانخفاض اسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة الآداب جامعة بغداد، المجلد 0، العدد122، 2017، ص451.

3-محمد صالح سليمان الكبيسي، وعبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية ,الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد ، المجلد24، العدد104، 2018، ص270.

4-عصام محمد عبد الرضا الجبوري، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العدد8، المجلد24، 2016، ص2129.

المصادر:

5-بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الفصلية.

6-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

7 -محافظ بنك الجزائر، مداخلة في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي في 26 ابريل 2020.

8- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ابريل 2020.